بتاريخ: 11 يناير 2023 العدد: 688 المصدر: اليوم السابع

# النسخة النهائية من وثيقة سياسة ملكية الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية (الجزء الثاني)

نشر مجلس الوزراء، أهم ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة المصرية للأصول، بما يشمل هدف هذه السياسة، وأهم موجهاتها، ومنهجية تحديد قرارات الإبقاء على أو التخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى إلقاء الضوء على دور صندوق مصر السيادي في هذا الإطار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية للمزيد من تعزيز دور القطاع الخاص، فضلا عن إطار الحياد التنافسي، ومبادئ حوكمة الأصول المملوكة للدولة التي تسترشد بها الدولة المصرية في إطار امتلاكها للأصول المملوكة لها.

رابط الخبر

# الرأي

**صدرت وثيقة ملكية الدولة في نسختها الأخيرة في آخر أيام عام ٢٠٢٢ بعد عدة أشهر من عرض الوثيقة على فئات المجتمع المختلفة بهدف تحقيق الشفافية والحوار المجتمعي فيما يخص هذه الوثيقة الخطيرة التي تضع فاصلا واضحا بين ما تملكه الدولة في اقتصاد مصر والتخلص من مزاحمة القطاع الخاص المنوط به في الأساس الإنتاج والتشغيل، وقد صدرت نسختان من الوثيقة قبل صدور النسخة النهائية التي أقرها مجلس الوزراء.**

وقد تناول رأي في خبر سابقا موضوع الوثيقة للتنويه عن عدة نقاط أساسية من الهام أن تتضمنها الوثيقة حتي يتحقق من خلالها إصلاحا مؤسسيا حقيقيا وليس فقط تخارج للدولة من بعض القطاعات، خاصة وأن وجود استثمارات الدولة كمنافس للقطاع الخاص وبشروط أقل حدة بكثير مما يواجهه، هي السبب الأول وراء تراجع الاستثمار المباشر المصري قبل الأجنبي فضلا عن عدم قدرة القطاع الخاص على التنبؤ بما تنوي الدولة الدخول فيه من استثمارات فتفاجأ بظهور استثمارات تخرجها تماما من المنافسة.

واستكمالا لتناول الموضوع من قبل المركز المصري للدراسات الاقتصادية؛ يتناول رأي في خبر في أكثر من عدد مقارنة بين النسخ الثلاثة من الوثيقة بشكل تفصيلي للتعرف على ما تغير فيها خصوصا وأن رئيس الوزراء أعلن أنه تم الأخذ بـ٨٥٪ من التصحيحات التي اقترحت في مرحله التشاور المجتمعي.

في هذا العدد من رأي في خبر سيتم تحليل معايير خريطة تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي المعروضة في الجدول التالي، وسيلي ذلك عدد آخر يتناول الأنشطة تفصيلا:

| المسودة الأولى "مارس 2022" | المسودة الثانية "يونيو 2022" | النسخة النهائية "ديسمبر 2022" |
|---|---|---|
| **معايير خريطة تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي** | | |
| 1- تصنيف السلعة أو الخدمة وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي "بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطنين". | 1- نفس النص. | 1- نفس النص. |
| 2- أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة لتوطينها في مصر. | 2- نفس النص. | 2- نفس النص. |
| 3- مدى جاذبية القطاع/ النشاط للاستثمارات الخاصة. | 3- نفس النص. | 3- نفس النص. |
| 4- عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة. | **4- تمكين الاستثمارات الخاصة، مع السماح بتعزيز فرص التكامل الممكنة مع الاستثمارات العامة.** | **4- عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة.** |
| 5- تخارج الدولة من الصناعات/ القطاعات المشبع سوقها، والتى لا تحتاج إلى دعم الدولة. | 5- نفس النص. | 5- نفس النص. |
| 6- مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة. | 6- نفس النص. | 6- نفس النص. |

1. يتناول المعيار الأول وهو ثابت ولم يتغير في النسخ الثلاثة ما إذا كانت السلعة أو الخدمة ذات علاقة بالأمن القومي بما في ذلك الاحتياجات اليومية للمواطنين، وفي هذا تعريف واسع جدا خاصة في غياب تحديد المقصود بالأمن القومي وكذلك عدم تحديد من يتخذ قرار أن هذه السلعة أو غيرها تقع تحت هذا التوصيف، وإذا كانت عناصر الدولة سوف تتخذ هذا القرار منفردة في غياب القطاع الخاص والمجتمع المدني، فالبند يسمح بسهولة بعدم التخارج من أي شيء.

2. المعيار الثاني أيضا ثابت وغير متغير وهو عنصر صحيح لأن الأصل في الأمور ألا يكون هناك دور لاستثمارات الدولة إلا في المجالات ذات المخاطرة العالية أو ضخامة رأس المال المطلوب للاستثمار بسبب حداثة المجال، والصناعات المستقبلية التكنولوجية تقع في هذا التوصيف وإن كان من الهام وضع تعريفات محددة لأن كثير من الصناعات التكنولوجية الجديدة موجود فيها القطاع الخاص ورواد الأعمال بنجاح، والمطلوب هنا تسهيل إجراءات الاستثمار في هذه المجالات للجميع بدلا من دخول الدولة مستثمرة إلا في حالة إحجام القطاع الخاص للأسباب التي ذكرناها عالية.

3. يأتي المعيار الثالث وهو ثابت أيضا ليضفي كثيرا من الغموض لأنه يتناول مدى جاذبية الاستثمار بشكل مطلق بدون تحديد المقصود، فقد يحجم القطاع الخاص عن الدخول في استثمار تتخارج منه الدولة لأنه غير مجدي اقتصاديا أو أن أسلوب البيع غير مربح له فهذا لا يجب أن يعني استمرار الدولة فيه لأنه غير جاذب للقطاع الخاص وقد كان الأوقع دمج المعيار الثالث بالثاني فيكون له معني أوضح وأقوى.

4. المعيار الرابع يركز على عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة وهو مطلب أساسي وتم طرحه في النسخة النهائية بشكل مطلق وهذا إيجابي بالرغم من محاولات تخفيفه في النسخة قبل الأخيرة.

5. المعيار الخامس هو تخارج الدولة من القطاعات المشبع سوقها ولا تحتاج دعم الدولة، وهذا معيار سليم وإن كان يثير تساؤلات كبيرة عن طبيعة النظام الاقتصادي لمصر ومن يتخذ القرارات؟ فهل هناك سوق حر يحدد فيه السوق الاحتياجات أم هو اقتصاد موجه بشكل كامل يقرر ما تحتاجه ولا تحتاجه البلاد؟

6. يأتي المعيار الأخير وهو ثابت أيضا عن مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة، وهذا المعيار يشير إلى أن قرار الخروج من عدمه من إنتاج سلعة أو خدمة يتوقف على مدى

ربحتها، وكأن التخارج سيكون بشكل أكبر من الأنشطة الغير مربحة، وهذا يخالف بشكل كامل المعايير السابقة وسياق الوثيقة اللذان يركزان على تمكين القطاع الخاص لما عليه من مسئولية كبيرة في الإنتاج والتشغيل والتصدير والحرص على عدم التزاحم، كما أنه يظهر بوضـــوح أن الدولة لها الدور الأكبر والأعلى ليس فقط في إدارة المنظومة الاقتصادية ولكن أيضا في تشغيلها.

في العدد القادم من رأى في خبر سيتم استكمال تحليل الوثيقة من خلال مقارنة المعايير الخاصة بتفاصيل التخارج أو البقاء في القطاعات المختلفة بشكل تفصيلي.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2023 (c)
جميع الحقوق محفوظة